

بسم الله الرحمن الرحيم



الإدارة العامة للتعاميم

المملكة العربية السعودية
وزارة العدل

رقم التعميم	الموضوع	التاريخ
٦٢٨٠/ت/١٣	نص التعميم	١٤٣٧/٠٧/٢٥

إشارة إلى ما ورد للوزارة من بعض أصحاب الفضيلة القضاة حول الحاجة إلى تسليم الزوجة نسخة من عقد النكاح ضماناً لمعرفة حقوقها وشروط العقد ، وحاجتها لمثل هذه النسخة عند وجود خلاف مع الزوج وإقامة دعاوى بينهما لدى المحاكم . وبناءً على الدراسة المقدمة في هذا الشأن والمنتوية بالتوصية بتسليم الزوجة نسخة من العقد لكونها طرفاً من أطرافه وحاجتها إليها فيما بعد . لذا يعتمد بعد ضبط عقد النكاح إخراج نسختين للعقد إحداها للزوج والأخرى للزوجة ويضاف فيها عبارة تفيد بأن هذه النسخة لها وأخذ توقيع كل منهما على استلامه للنسخة في الضبط ، وتكون النسخة التي يلحق بها تهميش الطلاق هي التي باستلام الزوج . للاطلاع والعمل بموجبه ، والله يحفظكم . / و